بها من غير محرم هذا احتراز عن الصبية التي لا تشتهى مثلها لا يسافر بها من غير محرم كذا ذكره القدوري في شرحه قال القوهستاني في جامع الرموز وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامرد الصبيح الوجه بالشرط لكون قريب معه لكن للاب ان يمنع عنه حتى يتحى ويكون له ذلك ان احتاج اليه الاب لولام كما في الخلاصة اهى قوله فلها النفقة بالاجماع الخ اقول بقي ما اذا لم تحج معها الزوج هل لها النفقة ام لا قال الشيخ رحمه الله في المنسك الكبير واعلم ان المرأة اذا حجت هل يجب على الزوج نفقتها وقد هذه المسئلة على وجوه فان حجت حجة الاسلام بلا محرم ولا زوج فلا نفقة لها وان حجت مع محرم دون الزوج فلا نفقة فيه جميعا ان كان قبل النقلة واذا كانت انتقلت الى منزل الزوج ثم حجت بمحرم دون الزوج فقال ابو يوسف لها النفقة وقال محمد لا نفقة لها قال في السراج الوهاج وهو الاظهر وعلى قول ابي يوسف يفرض لها نفقة الاقامة لا السفر واما زيادة المؤنة التي تحتاج اليها المرأة في السفر من الكراء ونحوه فهي عليها لا عليه قاله في البدايع اهى ولا نفقة لها في حج التطوع مطلقا اجماعا اذا لم يكن الزوج معها لان للزوج منعها من ذلك قوله على الاصح وهو الذي رجحه في الفتح واختاره كثير من المشايخ قوله وفي المنتقى الخ وهو وفرح وذكر او من عرى عن الاثنين جميعا فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فانثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل ولا تعتبر الكثرة فانه بلغ وخرجت لحيته أو وصل الى امرأة واحتلم فرجل وان ظهر له ثدي او ابن او حاض او حبل او امكن وطئه فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلا أو تعارضت العلامات فمشكل لعدم المرجح وعن الحسن انه يعد اضلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي قوله وفيه تفصيل كثير الخ قال ابن الهمام في الفتح فان لزمتها العدة في السفر فان كان رجعيا لا يقارفها زوجها او بائنا فان كان الى كل من بلدها وكلاهما اقل من مدة السفر تخيرت اولى احدهما سفرا دون الاخر تعين ان تصير الى اخرهما وكل منهما سفر فان كانت في مصر فرت فيه الى ان تنقضي عدتها ولا تخرج وان وجدت محرما ما دامت العدة عنده خلافا لهما وان كانت في قرية او مفازة لا تأمن على نفسها فلها ان تمضي الى موضع امن فلا تخرج منه حتى تمضي عدتها وان وجدت محرما عنده خلافا لهما اهى قوله ومن الشرائط ان يكون الحاج متمكنا من اداء المكتوبات قال الشيخ في المنسك الكبير ومن الشرائط امكان السير وهو ان يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد فان احتاج الى ان يقطع كل يوم او في بعض الايام اكثر من مرحلة لا يجب الحج اهى قوله وهو الظاهر قال العفيف في شرحه لان الصلاة فرض عين ووقتها ضيق متعين وتاخيرها معصية بخلاف فوت الوقوف فانه لا حرمة فيه اذا كان عن عذر وعلى قياسه اذا فان وقت الحج متسع الى آخر العمر مع ان حصول الوقوف امر موهوم

Copyright © King Saud University